شروط الخدمات التجارية(V1.0)

تسري هذه الشروط على الخدمات التجارية التالية وفقا لطلب العميل والتي يقدمها البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود – فرع الكويت وتعتبر مكملة للشروط والأحكام العامة الخاصة بالبنك لجميع الحسابات لدى البنك متضمنة:-

- **التحصيلات:** هي المستندات والفواتير المرسلة بواسطة البنك فيما يتعلق ببيع السلع أو الخدمات من قبل العملاء.
- **الاعتمادات المستندية:** هي خطابات الاعتماد المستندية التي يصدرها البنك أو بناء على طلبه.
- **الضمانات:** هي الضمانات والسندات وخطابات الضمان والاعتماد الاحتياطية والتعويضات والتعهدات التي يصدرها البنك أو بناء على طلبه.

الاتفاقية/الشروط والطلب المرفق لها وأي طلبات أو مراسلات ذات صلة وصادرة عن البنك و/أو عن العميل بموافقة البنك.

1. **التحصيلات**

تخضع التحصيلات للقواعد الموحدة للتحصيلات الصادرة في نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 522 وتعديلاتها وذلك بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح وتعليمات بنك الكويت المركزي المطبقة بدولة الكويت.

2. **خطابات الاعتماد المستدية وخطابات الضمان – الإصدار**

2.1 يحدد البنك شكل خطاب الاعتماد المستندي أو الضمان. وفي حالة موافقة البنك، يصدر الضمان بالشكل الذي يقدمه العميل.

2.2 يحق للبنك تقييد إمكانية توافر التفاوض بشأن أي خطاب اعتماد مستندي، حتى لو كانت تعليمات العميل تحدد إمكانية التفاوض بشكل حر.

2.3 يحق للبنك اختيار البنك المبلغ بفتح الاعتماد، حتى لو كان العميل قد حدد بنك بديل.

2.4 تخضع خطابات الاعتماد المستندية للأعراف والقواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، إصدار 2007، ونشرة غرفة التجارة الدولية رقم 600 وتعديلاتها **(UCP 600)** وذلك بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح وتعليمات بنك الكويت المركزي المطبقة بدولة الكويت.

2.5 تخضع خطابات الضمان للقواعد الموحدة لخطابات الضمان ونشرة غرفة التجارة الدولية رقم 458 وتعديلاتها وذلك بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح وتعليمات بنك الكويت المركزي المطبقة بدولة الكويت.

2.6 تخضع خطابات الاعتماد الاحتياطية للأعراف والقواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية **(UCP 600)**، أو الممارسات الدولية لخطابات الاعتماد الاحتياطية **(ISP 98)** ونشرة غرفة التجارة الدولية رقم 590 وتعديلاتها وذلك بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح وتعليمات بنك الكويت

المركزي المطبقة بدولة الكويت. ويحق للبنك تحديد القواعد المطبقة ما لم يحددها العميل.

3. خطابات الاعتماد المستدية وخطابات الضمان – المطالبات

3.1 يحق للبنك قبول أي مطالبة أو طلب يقدم بموجب أي خطاب اعتماد مستندي أو ضمان، والذي يبدو مطابقاً للمستندات (مطالبة). وقبول أي مطالبة يكون دليلا قاطعا على التزام العميل.
3.2 البنك غير مطالب بإجراء أي تحري أو الحصول على أي تأكيد من العميل قبل قبول المطالبة.

3.3 يتعامل البنك مع الوثائق فقط وهو غير معني بقانونية أي مطالبة أو أي معاملة أساسية أو أي مقاصة متاحة أو دعوي مقابلة أو أي دفاع آخر من قبل العملاء.

4. التعويض
4.1 يدفع العميل إلى البنك عند الطلب قيمة ما يلي:

4.1.1 أي مطالبة بموجب أي خطاب اعتماد مستندي أو خطاب ضمان.

4.1.2 جميع الخسائر والتكاليف والأضرار والنفقات التي يتكبدها البنك فيما يتعلق بأي خدمات تجارية تنشأ عن أي سبب آخر خلاف إهمال البنك، بالإضافة إلى الفائدة على هذا المبلغ. تحتسب الفائدة على أساس يومي بنسبة ___ % سنويا من تاريخ السداد من قبل البنك وتكون الفائدة مركبة شهريا.

4.2 يجوز للبنك دفع مبلغ مخصوم قبل تاريخ الاستحقاق بموجب أي دفع مؤجل لخطاب اعتماد مستندي. وفي هذه الحالة، فإن العميل لا يزال مطالبا بدفع المبلغ الأصلي للمطالبة إلى البنك في تاريخ الاستحقاق الأصلي.

4.3 يكون العميل مطالبا بالدفع إلى البنك حتى إذا كانت المطالبة خاطئة أو مزورة أو أي شخص قام بتوقيع المستند وهو يفتقد سلطة التوقيع.

5. خطابات الاعتماد المستندية – السلع

5.1 السلع هي تلك التي تكون خاضعة للمعاملات الممولة عن طريق خطاب الاعتماد المستندي.

5.2 يجب أن يكون العميل مالكا للسلع ولا تكون خاضعة لأي رسوم أو فوائد.

5.3 لا يكون البنك مسئولا عن أي مما يلي:

5.3.1 بيان أو كمية أو جودة أو قيمة السلع كما هي مذكورة في الفواتير وسندات الشحن أو غيرها من الوثائق.

5.3.2 شروط أو كفاية أي تغطية تأمينية على البضائع.

5.4 يجب ألا يكون استيراد السلع محظورا ويتعين على العميل حمل رخصة استيراد سارية المفعول، عند الاقتضاء، وأن يقدمها إلى البنك، عند الطلب.

5.5 يجوز للبنك القيام بترتيب نقل وتأمين وتخزين السلع (ولكن دون أي التزام للقيام بذلك).

5.6 يقوم العميل بما يلي:

5.6.1 دفع جميع رسوم الشحن والتخزين ورسوم العبور والإيجار وجميع التكاليف الأخرى المتعلقة بنقل وتخزين البضائع.

5.6.2 الالتزام بأي تعليمات يصدرها البنك بشأن التعامل مع أو تخزين السلع.

5.6.3 إبلاغ البنك بمكان السلع والسماح له بالوصول إليها في أي وقت لغرض الفحص والتفتيش وأخذ عينات منها أو الاستحواذ على السلع.

6. خطابات الاعتماد المستندية – التأمين

ما لم يتطلب خطاب الاعتماد المستندي تقديم مستندات التأمين، يتعين على العميل القيام بما يلي:

6.1 ضمان أن تنال السلع على رضى البنك و أن تكون أولوية التسوية لمصلحة البنك مذكورة في كل بوليصة أو طلب ذكر البنك كمستفيد أول عند الخسارة و في حال عدم تمكن العميل من ذلك ,يتولى البنك عملية ترتيب التأمين

6.2 تزويد البنك بنسخ من مستندات التأمين، عند الطلب.

6.3 إخطار البنك على الفور بأي حالة يحتمل أن تؤدي إلى المطالبة بالتعويض.

6.4 عدم أداء أو إغفال أي إجراء من شأنه أن يبطل التأمين.

6.5 الدفع فورا إلى البنك أي عائدات من التأمين يتلقاها، وحتى يتم السداد، يحتفظ العميل بهذه العائدات على سبيل الأمانة لصالح البنك.

6.6 متابعة أي مطالبة تأمينية قد تنشأ أو، بناء على طلب البنك، القيام بكل ما يلزم لتمكين البنك من متابعة أي مطالبة وذلك على حساب العميل.

7. خطابات الاعتماد المستندية – الرهن

7.1 يرهن العميل إلى البنك بكامل ضمان الملكية وكضمان مستمر لجميع المبالغ المستحقة من قبل العميل بموجب هذه الاتفاقية ما يلي:

7.1.1 جميع الكمبيالات وغيرها من السندات القابلة للتداول وجميع مستندات الملكية والنقل والتخزين وغيرها من المستندات المقدمة إلى البنك بموجب خطاب الاعتماد المستندي، و

7.1.2 البضائع المحددة في هذه المستندات والرسوم المستحقة للبنك العائدة من كل وثيقة تأمين متعلقة بالبضائع.

7.2 يحق للبنك في أي وقت الاستحواذ على السلع ويكون له الحق في بيعها دون إخطار العميل. ويحق للبنك استخدام العائدات من أي عملية بيع لتغطية التزامات العميل وفقا للنظام الذي يقرره.

7.3 لا يتحمل البنك أي مسئولية عن السلع والمستندات فيما وراء ممارسة العناية المعقولة.

7.4 يلتزم العميل بما يلي:

7.4.1 الحصول على التظهيرات على بوليصة الشحن على بياض (لا يذكر فيها اسم مستلم البضاعة) أو لأمر البنك والحصول على الإقرارات أو الإثباتات أو الإيصالات من أمين المخزن (أو أي طرف ثالث) تؤكد أن البضائع محتفظ بها لصالح البنك.

7.4.2 عدم القيام أو السماح بأي شيء من شأنه أن يخفض قيمة السلع وأن يخطر البنك على الفور بأي شيء قد يؤثر على قيمة أو حالة السلع.

7.4.3 عدم التصرف في أو تحميل البضائع بالرسوم أو رهنها بدون موافقة البنك الخطية المسبقة.

7.4.4 الاحتفاظ بالبضائع وأي عائدات متحصل عليها من بيع السلع أو التأمين عليها بصورة مستقلة عن أي أصول أو أموال أخرى خاصة بالعميل.

7.5 يوكل ويفوض العميل البنك توكيل وتفويض غير قابل للإلغاء في التوقيع على وتنفيذ جميع المستندات وللقيام بكافة الأعمال واتخاذ الإجراءات أو مواصلة أو الدفاع عن أو تسوية أي إجراءات نيابة عن العميل، كما قد يتطلب من البنك لاستكمال وحماية وتنفيذ هذا التعهد.

7.6 يفترض علم أي مشتري أو شخص آخر يتعامل مع البنك بأن البنك يتصرف في إطار حقوقه بموجب الاتفاقية ويمكنه التصرف في السلع ويعطي وصل استلام لعائدات البيع.

8. خطابات الاعتماد المستندية وخطابات الضمان – التغطية النقدية

8.1 عند الطلب، يدفع العميل في حساب لدي البنك باسم العميل مبلغ بالعملة ذات الصلة يعادل المبلغ واجب الدفع من قبل البنك بموجب خطاب الاعتماد أو الضمان.

8.2 يجوز للبنك الاحتفاظ بأي رصيد دائن في الحساب ويستخدمه لدفع أي مبالغ مستحقة للبنك من العميل بموجب الاتفاقية.

8.3 عند الطلب، يعطي العميل البنك وصاية على الرصيد الدائن في الحساب وفقا للنموذج القياسي الخاص بالبنك.

9. الضمانات

يتم ضمان جميع المبالغ المستحقة من العميل بموجب الاتفاقية بأي ضمانات يحتفظ بها البنك لالتزامات العميل.

10. الرسوم والتكاليف

10.1 يدفع العميل إلى البنك عند الطلب، العمولات والرسوم المتعلقة بكل خدمة تجارية وفقا للتعريفة القياسية للبنك، أو بالمعدلات الأخرى التي يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل.

10.2 في حالة أن هناك أي تغيير في القانون أو اللوائح والتي ينتج عنها زيادة التكلفة على البنك المتعلقة بتقديم أي خدمة من الخدمات التجارية، يحق للبنك تطبيق رسوم تعويضية. ويدفع العميل المبلغ المعتمد من قبل البنك خلال 7 أيام من تاريخ الإشعار.

10.3 في غضون 3 أيام من تاريخ الطلب، يدفع العميل جميع التكاليف التي يتكبدها البنك فيما يتعلق بالاتفاقية أو أي ضمانات، بما في ذلك:

10.3.1 قبول والإفراج عن الضمان

10.3.2 الحفاظ على والدفاع عن وتنفيذ حقوق البنك بموجب الاتفاقية أو أي ضمان.

10.3.3 التواصل مع العميل إذا أخل العميل بشروط الاتفاقية.

10.3.4 جميع الرسوم والتكاليف المهنية ذات الصلة.

11. المدفوعات والمقاصة والعملة

11.1 تسدد جميع المدفوعات إلى البنك وبدون خصم أية ضرائب أو استحقاقات أو رسوم أخرى من الحساب، ما لم يتم الخصم بمقتضي القانون. وإذا كان الخصم بمقتضي القانون، يزيد العميل الدفعة بحيث يحصل البنك على المبلغ المستحق له قبل الخصم.

11.2 يجوز للبنك أن يستخدم جميع المبالغ المستحقة على أي حساب من حسابات العميل لدي البنك، بعد التحويل، حيثما يكون ضروريا، حتى إذا تسبب ذلك في أن يصبح الحساب مدينا أو تجاوز أي حد.

11.3 يحق للبنك إجراء مقاصة لأي مبلغ مستحق للبنك مقابل أي مبلغ مستحق من قبل البنك إلى العميل. ويجوز للبنك ممارسة هذا الحق بدون إشعار مسبق، قبل وبعد الطلب على حد سواء، وفي سبيل القيام بذلك، يجوز للبنك تحويل أي مبلغ يكون بعملة مختلفة إلى أي عملة أخرى. كما يحق للبنك استخدام أي من حسابات العميل المفتوحة لديه أو التي قد تفتح مستقبلاً حتى وإن لم تذكر أرقام تلك الحسابات بالاتفاقية لعمل المقاصة اللازمة نتيجة استحقاق البنك لأي مبلغ.

11.4 يستخدم البنك سعر صرف السوق السائد الخاصة به لتبادل العملات في الوقت ذو الصلة للقيام بما يلي:

11.4.1 تحويل مبلغ من عملة إلى أخرى.

11.4.2 احتساب المبالغ المكافئة بين عملة وأخرى.

12. البنوك المراسلة والوكلاء

12.1 يحق للبنك العمل من خلال بنوك مراسلة أو وكلاء دون الحاجة لاشعار العميل أو الحصول على موافقته.

12.2 لا يكون البنك مسئولا عن أي تصرف أو تأخير أو خطأ أو تقصير أو إعسار لأي بنك مراسل أو وكيل.

13. المستندات والمراسلات

13.1 تكون جميع المستندات التي يقدمها العميل إلى البنك سارية وأصلية ولا يشوبها التزوير.

13.2 البنك غير مسئول عن أي مما يلي:

13.2.1 صحة أي مستندات تقدم إليه.

13.2.2 الأخطاء في ترجمة أو تفسير المصطلحات الفنية.

13.2.3 الأخطاء الناجمة عن أي غموض في التعليمات المقدمة إلى البنك.

13.2.4 أي تأخير أو خطأ في الإرسال أو النسخ أو الاستلام أو الترميز أو فك رموز أي مستندات أو رسائل أو تعليمات تحدث نتيجة لأي سبب آخر خلاف إهمال البنك.

14. الإخطارات

14.1 يجوز للبنك تقديم أي مراسلات بصورة شخصية عن طريق اليد أو عن طريق البريد أو الفاكس إلى العملاء على:

14.1.1 أخر بيانات اتصال معروفة لدي البنك؛

14.1.2 عنوان مكتبه المسجل، إذا انطبق ذلك؛

14.1.3 عنوان الخدمة إذا تم تحديد أحدها؛

14.2 تعتبر المراسلات المقدمة من قبل البنك قد تم استلامها:

14.2.1 إذا كان التسليم يدويا، في وقت التسليم؛

14.2.2 إذا كان الإرسال عن طريق البريد، في وقت التسليم؛

14.2.3 إذا كان الإرسال عن طريق الفاكس، في وقت الإرسال؛

14.3 في حالة عدم وجود أي خطأ واضح، أي طلبات أو إخطارات أو شهادات أو كشوف حسابات يصدرها البنك وتحدد أي مبلغ مستحق بموجب الاتفاقية تكون نهائية.

15. الشروط العامة

15.1 يقدم العميل على الفور أي معلومات بشأن وضعه المالي وأعماله قد يطلبها البنك بشكل معقول.

15.2 يقدم العميل أي أدلة يطلبها البنك بشأن أي تخفيض أو إنهاء للمسئولية بموجب خطاب الاعتماد المستندي أو خطاب الضمان.

15.3 إذا اشتمل العميل على شخصين أو أكثر، تكون التزاماتهم بالتكافل والتضامن.

16. الإفصاح عن المعلومات و التحويلات

يحق للبنك إعطاء البنك المراسل و السلطات المخولة أي معلومات عن العميل أو الاتفاقية فيما يتعلق بأي تحويلات مقترحة أو أي ترتيبات مالية بالرجوع إلى الاتفاقية. ويجوز للبنك أن يحيل لأي شخص أو أن يسمح له أن يتولي أي من حقوقه وواجباته بموجب الاتفاقية. والإشارة إلى البنك تتضمن خلفائه.

17. القانون

17.1 تحكم وتُفسر هذه الاتفاقية بموجب قوانين دولة الكويت وخاصة قوانين ولوائح بنك الكويت المركزي، وهي تخضع للاختصاص القضائي لمحاكم دولة الكويت.

17.2 يخضع العميل بشكل لا رجعة فيه ولصالح البنك لاختصاص محاكم دولة الكويت ويوافق بشكل لا رجعة فيه على أن أي حكم في أي إجراءات تتعلق بالاتفاقية من قبل هذه المحاكم يكون نهائيا وملزما للعميل ويحق تنفيذه ضد العميل في أي ولاية قضائية أخرى.

17.3 إذا تم تحديد عنوان للخدمة، يكون هذا العنوان أو أي عنوان آخر يقدم لهذا الغرض عنوانا ساريا بشأن أي إجراءات تنفذ ضد العميل.

17.4 ويكون النص العربي هو الواجب التطبيق عند وقوع أي تعارض بينه وبين النص الانكليزي.